الأمم المتحدة EP

Distr.
GENERAL

UNEP/GC.22/8/Add.2
31 December 2002

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس إدارة
برنامج الأمم
المتحدة للبيئة

الدورة الثانية والعشرون لمجلس الإدارة/
المنتدى البيئي الوزاري العالمي
نيروبي، ٣ – ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٣
البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت*

نتائج القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة

ورقة معلومات أساسية مقدمة للمشاورات على المستوى الوزاري

ورقة مناقشات مقدمة من المدير التنفيذي

إضافة

الترويج لأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة

هذه الوثيقة عبارة عن ورقة معلومات أساسية تهدف إلى تشجيع المناقشات وتحديد القضايا ذات الاهتمام للحكومات التي سيعالجها الوزراء ورؤساء الوفود خلال مشاورتهم على المستوى الوزاري أثناء الدورة الثانية والعشرين لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

* UNEP/GC.22/1.

170103 K0263676

لدواعي الاقتصاد في النفقات يوجد عدد محدود من هذه الوثيقة ويرجى من المندوبين التفضل باصطحاب نسخهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية. الوثيقة مطبوعة على ورق معاد تدويره بنسبة ١٠٠ في المائة.

التحديات العالمية تتطلب استجابات متكاملة ...

١- مازالت الاتجاهات البيئية العالمية تفرض تحديات خطيرة وأخطارا جسيمة حسبما تؤكد ذلك الأرقام التي وردت مؤخرا في التقرير الثالث للتوقعات البيئية العالمية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة. فعلى سبيل المثال، فإن تركيزات غاز ثاني أكسيد الكربون الناجمة عن الاحتباس الحراري مازالت في تزايد مستمر، ووصف أقل قليلا من ثلث المخزونات السمكية العالمية بأنه إما تعرض للاستنفاذ أو الإفراط في الاستغلال أو أنه يجتاز مرحلة الانتعاش. وانخفض الغطاء الحرجي العالمي بنسبة ٢,٤ في المائة منذ ١٩٩٠. وعلى الجانب الاجتماعي، تحسنت بعض المؤشرات الهامة في السنوات الأخيرة مثل معدلات الالتحاق بالمدارس ومحو الأمية، إلا أن هناك أخطارا أخرى تفاقمت بدرجة كبيرة مثل وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسبة. وظلت معدلات الفقر مرتفعة عموما حيث يعيش ٢,٨ مليار نسمة، أي ما يقرب من نصف البشرية، بأقل من دولارين يوميا. ويدعو كل من أهداف التنمية في الألفية الجديدة [١] التى وافق عليها ما يقرب من ٢٠٠ من رؤساء الدول عام ٢٠٠٠، وخطة التنفيذ الصادرة عن القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة[٢] إلى اتخاذ إجراءات حاسمة لتحسين هذه الاتجاهات الاجتماعية والبيئية الحرجة.

٢- وسوف يتطلب تحقيق ذلك معالجة أنماط أساسية غير مستدامة من الاستهلاك والإنتاج على النحو الذي اعترف به في خطة التنفيذ الخاصة بالقمة العالمية. إذ يلاحظ الفصل الثالث من الخطة (الأنماط غير المستدامة المتغيرة في الاستهلاك والإنتاج) أن "إجراء تغييرات جوهرية في الطرق التي تنتج بها المجتمعات وتستهلك يعتبر أمرا لا مناص منه لتحقيق التنمية المستدامة في العالم"، ويدعو إلى وضع إطار برامج لمدة عشر سنوات لدعم المبادرة الإقليمية والوطنية الرامية إلى الإسراع بتحقيق تحول نحو أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة التى سوف "تعزز التنمية الاجتماعية والاقتصادية ضمن إطار قدرات الحمل في النظم الايكولوجية". وقد اضطلع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بدور نشط في العملية التحضيرية الخاصة بالقمة العالمية بشأن هذه المسألة، وسوف يركز الآن على الشروع في البرامج والمبادرات التي دعي إليها في خطة التنفيذ.

اتجاهات الاستهلاك والإنتاج الحالية تهدد السكان والكوكب ...

٣- لقد شهد نصف القرن الأخير توسعا غير مسبوق في الاقتصاد العالمي. فقد زاد الإنتاج العالمي الإجمالي بما يقرب من سبعة أمثال ما كان عليه منذ ١٩٥٠، حيث بلغ ٤٦ تريليون دولار في ٢٠٠١، في حين زاد عدد سكان الكوكب بأكثر من الضعف حيث ارتفع إلى ٦,٢ مليار نسمة في ٢٠٠١. وقد أدت هذه الاتجاهات الأساسية إلى حدوث زيادة سريعة في إنتاج واستهلاك الطاقة والمواد وطائفة واسعة من السلع الاستهلاكية. فعلى سبيل المثال، زاد استهلاك النفط العالمي وإنتاج الورق بأكثر من ثلاثة أمثال ما كان عليه منذ أوائل الستينات، في حين زاد إنتاج الألمونيوم بأكثر من خمسة أمثال ما كان عليه. وما لم يحدث تغيير جذري في الأنماط الحالية وانعكاساتها البيئية والاجتماعية، يتوقع أن تتسارع اتجاهات الاستهلاك بسرعة خلال العقود القادمة مما سيضيف أعباء أخرى على البيئة (أنظر الإطار أدناه).

٤- وتفرض هذه الاتجاهات تحديات ضخمة وفرص كبيرة بالنسبة لجميع البلدان. ففي الشمال، من الواضح أن أنماط الاستهلاك غير مستدامة، وإن كانت تتوافر موارد فكرية وتكنولوجية ضخمة قادرة على تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج، دون أن تقلل من نوعية الحياة. وفي كثير من أنحاء الجنوب، ثمة حاجة إلى احداث زيادات سريعة وواسعة النطاق في السلع والخدمات الرئيسية من أجل إخراج السكان من ربقة الفقر، وتحسين رفاهية الإنسان.

٥- غير أنه يمكن، بل يتعين في الواقع، أن تتم هذه الزيادات بطريقة لا تحدث أضرارا لا رجعة فيها بالصحة الايكولوجية للكوكب. فقد لاحظ مثلا مجلس التعاون الدولي من أجل البيئة والتنمية في الصين في الآونة الأخيرة أن الانخفاض الملحوظ في نصيب الفرد من أنماط الاستهلاك يعتبر فرصة لتجنب الأخطاء التي وقعت فيها الكثير من البلدان الأخرى التي وصلت إلى مستويات عالية للغاية من استهلاك المواد والطاقة. وأشار إلى أن التحرك صوب الأنماط الاستهلاكية الأكثر استدامة يمكن أن يؤدي إلى مزيد من الأعمال المحلية التنافسية وزيادة الوصول إلى الأسواق الدولية. وتنتظر فرص مماثلة البلدان الأخرى التي تحركت صوب أنماط من الاستهلاك والإنتاج أكثر استدامة من الناحيتين البيئية والاجتماعية.

مواجهة الحقائق

- زادت النقود المنفقة على الاستهلاك الأسري العام في مختلف أنحاء العالم بنسبة ٦٨ في المائة فيما بين ١٩٨٠ و١٩٩٨.
- أنفق ٨٠ في المائة من مجموع الاستهلاك الأسري في العالم البالغ ١٩,٣ تريليون دولار في ١٩٩٨ في **البلدان عالية الدخل**، في حين لم تشكل **البلدان منخفضة الدخل** سوى ٤ في المائة من مجموع الاستهلاك الخاص.
- سوف تضاف ٢٠٠ مليون سيارة إلى **أسطول السيارات العالمي** إذا وصلت ملكية السيارات في الصين والهند وإندونيسيا إلى المتوسط العالمي الحالي البالغ ٩٠ سيارة لكل ألف من السكان وهو ما يبلغ نحو ضعف عدد السيارات في الولايات المتحدة الأمريكية اليوم.
- ارتفع إنتاج الطاقة في العالم بنسبة ٤٢ في المائة فيما بين ١٩٨٠ و٢٠٠٠ ويتوقع في ظل الظروف الراهنة أن يزيد بنسبة تتراوح بين ١٥٠ و٢٣٠ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠.
- يذهب نحو ٧٠ في المائة من **سحب المياه العذبة** إلى الاستخدام في القطاع الزراعي حيث يسود عدم الكفاءة. فأكثر من نصف المياه المسحوبة لأغراض الزراعة يفقد نتيجة للتسرب والبخر.
- يستخدم معمل واحد **شبه موصل** ما بين ٥٠٠ و١٠٠٠ نوع من الكيماويات المختلفة، كما أن **شاشة الحاسوب** يمكن أن تحتوي ما بين ١,٨ إلى ٣,٦ كيلوجرام من الرصاص، وهو معدن ثقيل يلحق أضرارا بالجهاز العصبي ويؤدي إلى تسمم خلايا دموية.
- زادت ملكية **أجهزة التلفزيون** إلى خمسة أمثال ما كانت عليه في إقليم شرق آسيا والمحيط الهادي فيما بين ١٩٨٥ و١٩٩٩.
- زاد عدد **أجهزة الحاسوب** التي تتضمن شبكة الانترنت من ٢١٣ جهازا في ١٩٩١ إلى ١٤٧ مليون جهاز في ٢٠٠١.
- يستهلك المواطن العادي في العالم الصناعي من **الورق** ما يبلغ تسعة أضعاف ما يستهلكه المواطن العادي في العالم النامي وإن كان الاستهلاك في تزايد سريع في كثير من البلدان النامية.
- زادت **النفايات الصلبة من البلديات** في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من ٣٢٠ كيلوجرام للفرد سنويا في ١٩٨٠ إلى أكثر من ٤٢٠ كيلوجرام للفرد في ١٩٩٥.
- تشكل **مواد التغليف** ما بين ٢٥ و٥٠ في المائة من نفايات المدن في البلدان النامية.

٦- ويتمثل التحدي في زيادة الكفاءة في استخدام الطاقة والمياه، والحد من النفايات، وتشجيع اقتصاد دورة الحياة والتقليل من العوامل الخارجية في التكاليف وتطبيق مبدأ من يحدث التلوث يدفع الثمن، وإعلام وتوعية مستهلكي اليوم والغد.

التقدم المحرز ...

٧- يتصدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة منذ عدة سنوات الجهود التي تبذل لتحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين. وعندما بدأ في تنفيذ برنامجه الخاص بالإنتاج الأكثر نظافة عام ١٩٨٩، كان التحدي في ذلك الوقت يتمثل في التوعية بمفهوم الإنتاج الأكثر نظافة وإجراء البيانات العملية للمنافع المستمدة من هذا المفهوم وتعزيز القدرات المؤسسية على تنفيذه. وقد أصبح الإنتاج الأكثر نظافة اليوم مشروعا بارزا لا في برنامج الأمم المتحد للبيئة فحسب بل وفي الكثير من الأعمال والمنظمات الأخرى كذلك. وقد بذلت جهود أيضا لإدراج القضايا الاجتماعية مثل ظروف العمل، بصورة أكمل، في نشاطات الإنتاج الأكثر نظافة، بتعاون وثيق مع منظمة العمل الدولية.

٨- لقد تحققت نتائج كبيرة. فعلى سبيل المثال، تم إنشاء أكثر من ١٥٠ مركزا من مراكز الإنتاج الأكثر نظافة كان ٢٣ منها من المراكز الوطنية التي أنشئت بصورة مشتركة مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبدئ في تنفيذ اكثر من ١٠٠٠ مشروع من مشروعات البيانات العملية. وقد بدأت هذه المبادرات وغيرها من المبادرات المماثلة في تحقيق نتائج ملموسة. ففي الدانمارك على سبيل المثال، تعاونت خمسة معامل في منطقة صناعية مع بعضها البعض ومع السلطات المحلية ومع المزارع المحلية لاستخدام نفايات بعضها الآخر، مما أدى إلى تحقيق وفورات في الطاقة والمياه تبلغ قيمتها ١٢ إلى ١٥ مليون دولار سنويا. وفي البرازيل أيضا، أصبحت النفايات السائلة وحسب الطن من الإنتاج في أحد المصانع المعينة، أقل من ٥ في المائة مما كانت عليه في ١٩٩٠، وهو تحسن يبلغ نحو ٢٠ ضعفا.

٩- وقد شرع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تنفيذ برنامجه الخاص بالاستهلاك المستدام في ١٩٩٠، وهو البرنامج الذي يعالج جانب الطلب في الاقتصاد ويستجيب لتزايد الوعي لدى المستهلكين في مختلف أنحاء العالم بشأن "العالم خلف المنتج". كما شرع البرنامج في العمل مع قطاعات الإعلان والبيع بالتجزئة ومع مجموعات الشباب والمستهلكين وواصل العمل مع طائفة عريضة من العناصر الفاعلة الهامة الأخرى بما في ذلك القطاع المالي. وفي عام ٢٠٠٢، بدأ البرنامج في مبادرة جديدة بشأن دورة الحياة تجمع ما بين قادة القطاع الصناعي والأكاديميين وصانعي السياسات للتشجيع على وضع ونشر أدوات عملية لتقييم الفرص والمخاطر وعمليات المبادلة المرتبطة للمنتجات طوال فترة عمرها.

١٠- وأجرت الحكومات والصناعات والمستهلكون وغيرهم من العناصر الفاعلة الأخرى تجارب على الكثير من الاستراتيجيات والمبادرات الجديدة خلال العقود القليلة الماضية (أنظر الإطار أدناه). وشمل ذلك تنفيذ جهود وقائية مثل تقييم الإنتاج الأكثر نظافة والكفاءة الإيكولوجية والإنتاجية الخضراء وعملية إعادة الاستعمال والدوران والتصميم الإيكولوجي فضلا عن حملات إثارة الوعي واختبار المنتجات بواسطة مجموعات المستهلكين واستراتيجيات التحكم في نهاية سلسلة الإنتاج مثل معالجة النفايات والتخلص منها وتصريحات الانبعاثات.

١١- وقد استحدثت أدوات جديدة بما في ذلك نهج دورة الحياة ونظم الإدارة البيئية والتصميم الإيكولوجي وسلسلة الإمدادات الخضراء والتوريد المستدام وإعداد التقارير البيئية. وبدأ مجال الإيكولوجية الصناعية في التماسك حيث يصمم الآن الإنتاج الصناعي على أساس الحلقة المغلقة، حيث يتم استخدام النفايات من أحد النشاطات كمدخلات في نشاط آخر. وقد أدخل العديد من البلدان الاشتراطات الخاصة بالمسؤولية الممتدة لجهة الإنتاج، حيث يتعين على المنتجين أن يسترجعوا مواد التغليف بل وأحيانا المنتجات بأكملها، مثل السيارات والمعدات الكهربائية ووضع حوافز قوية للتقليل من إنتاج النفايات. كما بدأت بعض البلدان في

إدخال سياسات مالية حساسة من الناحية البيئية بما في ذلك فرض الضرائب الإيكولوجية وإصلاح نظم الإعانات.

دلائل الأمل

- وجد أكثر من ٨٠ في المائة من الحكومات التي أجريت عليها الاستقصاءات أن مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن حماية المستهلك تعتبر مفيدة وبدأ نفس العدد من الحكومات في تنفيذ حملات توعية ذات صلة بالاستهلاك المستدام.
- شرعت موريشيوس في **حملات استثارة الوعي** بشأن الطاقة الشمسية وإعادة استعمال الورق والاستخدام الحكيم للمواد البلاستيكية.
- في أواخر عام ٢٠٠١، **أصدر مجلس إدارة الغابات** شهادات بأن ٢٥ مليون هكتار من الغابات التجارية في ٥٤ بلدان تستوفي المعايير التي وضعها للغابات المستدامة، وهو ما يشكل أكثر من ضعف المساحة التي كانت عليها في ١٩٩٨.
- زاد سوق بيع **المواد العضوية** بالتجزئة في العالم من ١٠ مليارات دولار في ١٩٩٠ إلى ١٩,٥ مليار دولار في ٢٠٠٠ وأصبح ما يقدر الآن بنحو ١٧ مليون هكتار من الأراضي الزراعية يخضع للإدارة العضوية في مختلف أنحاء العالم.
- سنّ ما لا يقل عن ٢٩ بلدا، ٢٠ منها في أوروبا و٨ في آسيا، قوانين "الاسترجاع" التي تطلب من الشركات إعادة دوران أو استخدام **مواد التعبئة** التي يتخلص منها المستهلكون.
- انخفضت **انبعاثات ثاني أكسيد الكربون** في الصين بنسبة تتراوح بين ٦ و١٤ في المائة فيما بين ١٩٩٦ و١٩٩٩ نتيجة لزيادة كفاءة إنتاج الطاقة والحد من استخدام الفحم، في نفس الوقت الذي زاد فيه إنتاجها بنسبة تتراوح بين ٢٢ و٢٧ في المائة.
- في الولايات المتحدة، ساعد توسيم نجمة الطاقة **للمنجات التي تحقق كفاءة الطاقة** في توفير طاقة تكفي لتزويد ١٠ ملايين منزل بالطاقة، وقلل من تلوث الهواء بكمية تعادل رفع ١٠ ملايين سيارة من الطرق.
- زادت قدرات إدرار **طاقة الرياح** في العالم بأكثر من ٣٧ في المائة في ٢٠٠١، وزاد إنتاج الخلايا الشمسية الكهربية الضوئية بنسبة ٣٦ في المائة.
- استخدم المستهلكون في تايلند المعلومات المستمدة من **برنامج توسيم الأدوات** في زيادة حصة السوق من الثلاجات وحيدة الباب التي تحقق الكفاءة في استخدام الطاقة من ١٢ في المائة في ١٩٩٦ إلى ٩٦ في المائة في ١٩٩٨.

١٢- وثمة تطور آخر حدث في السنوات الأخيرة يتمثل في زيادة نفوذ المستهلكين باعتبارهم أداة قوية في إحداث التغيير حيث انتشرت مبادرات التوسيم الايكولوجي وإصدار الشهادات بوتيرة سريعة. وتهدف هذه

المبادرات إلى استخدام ضغوط المستهلكين في تشجيع المنتجين على التحول إلى الطرق والممارسات الأكثر استدامة. واضطلع الكثير من الحكومات بدور تحفيزي في وضع برامج التوسيم على المستويين الوطني والإقليمي في السنوات الأخيرة، كانت من بينها حكومات ألمانيا والهند وسنغافورة وبلدان الشمال. كما تنفذ الآن طائفة واسعة من مبادرات التوسيم الدولية بما في ذلك تلك الخاصة بمجلس إدارة الغابات ومجلس إدارة البحار والاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية. ويوجد الآن بصورة إجمالية مئات من مختلف نظم التوسيم التي تغطي طائفة عريضة من المنتجات بما في ذلك المنظفات والدهانات ومواد الطلاء والأدوات الصحية والأخشاب والمنسوجات وإنتاج الطاقة والسياحة. وعلى الرغم من أن النمو السريع في برامج التوسيم الايكولوجي تنطوي بأشكال كثيرة على دلائل واعدة، فلم يُجر بعد تقييم كامل لتأثيرات هذه المبادرات على نوعية البيئة والتجارة الدولية.

إلا أن هناك تحديات جديدة آخذة في الظهور ...

١٣- وعلى الرغم من هذه النجاحات، مازال هناك الكثير من التحديات الكبيرة. ففي حين أن تقنيات الإنتاج الأكثر نظافة والمنتجات الأكثر اخضرارا تنتشر بصورة مطردة، مازالت بعيدة عن التنفيذ والتطبيق بصورة عامة. وتشمل الحواجز التي تقف حائلا دون التوسع في نشر هذه التقنيات المقاومة المتأصلة للتغيير والصعوبات في إقناع رجال المال بأن برامج الإنتاج الأكثر نظافة يحقق عائدات مالية سريعة، وضعف القدرات الخاصة ببعض مديري البيئة على تحديد وتنفيذ بدائل الإنتاج الأكثر نظافة والخطر من تصدير التكنولوجيات والمنتجات البالية والمستعملة إلى العالم النامي. وعلى جانب المستهلكين، فإنه في حين أن التوسيم الايكولوجي ينطوي على وعود كبيرة بتزويد المشترين بالمعلومات التي يحتاجونها لتغيير سلوكهم، فإن هناك حاجة إلى وضع قواعد تتعلق بالإدعاءات المضللة والغامضة لضمان أن توفر مبادرات التوسيم معلومات واضحة وشفافة وموثوق بها بشأن التأثيرات البيئية للمنتجات والخدمات. وثمة حاجة إلى مبادئ توجيهية غير ملزمة قانونا للتوسيم الإيكولوجي. وينبغي مراعاة العلاقات المتبادلة لدى معالجة هذه القضايا.

١٤- وقد أصبح من الواضح باطراد أيضا أن المكاسب البيئية في مجال الإنتاج تتبدد بصورة مطردة نتيجة للزيادة في استهلاك الموارد استجابة لاجتماع النمو السكاني والتوسع الاقتصادي بهدف التخفيف من حدة الفقر وتحسين مستويات المعيشة وتلبية طلبات المستهلكين المتزايدة في الحصول على السلع والخدمات. وعلى سبيل المثال، فإن الطاقة المستخدمة في إنتاج طن من الألمونيوم المعدني انخفضت بنسبة ١٠ في المائة في العالم فيما بين ١٩٩١ و٢٠٠، إلا أن الإنتاج الإجمالي زاد بما يربو على ٤٠ في المائة خلال نفس الفترة مما يعني أن مجموع الطاقة المستخدمة في إنتاج الألمونيوم قد استمر في الزيادة. وتسود اتجاهات مماثلة في القطاعات الأخرى.

١٥- وعلاوة على ذلك، فإن القطاعات الاقتصادية الناشئة والمتنامية بسرعة تفرض أخطارا بيئية جديدة لم يتسن بعد السيطرة عليها بصورة فعالة وذلك مثل تزايد مشكلة النفايات الالكترونية. فقد أدى تحسن نوعية الحياة، والعولمة، وزيادة القوة الشرائية إلى حدوث زيادة سريعة في النشاطات الاقتصادية الكثيفة الموارد مثل السياحة والطيران وتسببت المستحدثات التكنولوجية في ظهور قطاعات أعمال تجارية جديدة مثل صناعة الحواسيب وإنتاج الهواتف المتنقلة. وتعتبر العلاقة بين الرياضة والبيئة مثال آخر على القضايا التي يتعين معالجتها. ويسهم الكثير من هذه التطورات الجديدة إسهاما كبيرا في تطور الاتصالات والتنمية الاقتصادية إلا أنها جلبت معها أيضا تحديات بيئية ضخمة.

١٦- وثمة مشكلة أساسية جوهرية أخرى تتمثل في الفشل المستمر في دمج الشواغل البيئية بصورة كافية في عمليات صنع القرار على المستويين الاقتصادي والاجتماعي والعكس بالعكس. ومازالت الحكومات

تواصل تنفيذ التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمنظور قصير الأجل يفشل في إسناد الاهتمام اللازم للمشكلات البيئية. فعلى سبيل المثال، قد تقرر إحدى الحكومات إنشاء موقع سياحي لاكتساب اللاستثمارات المباشرة الأجنبية وزيادة فرص العمل، في حين قد يكون لهذا الموقع تأثيرات خطيرة بعيدة الأجل على النظام الإيكولوجي والهيكل الاجتماعي السائد. ويمكن قول نفس الشئ بالنسبة لبعض برامج صيانة البيئة التي تسعى إلى وقف قطع الأشجار في الغابات دون تنفيذ بدائل للتنمية الاقتصادية المحلية.

١٧- وتواجه القطاعات الأخرى من المجتمع تحديات مماثلة. فعلى سبيل المثال، فإن الأعمال التجارية لا تشكل دائما عاملا كافيا في التأثيرات البيئية والاجتماعية لقرارات الإنتاج التي تتخذها هذه الأعمال. كذلك فإن المستهلكين، وخاصة أولئك الذين يعيشون في المجتمعات الأكثر ثراء، لا يعرفون دائما أو يراعون التأثيرات البيئية والاجتماعية لاختياراتهم الاستهلاكية.

١٨- ويتمثل أحد الأسباب في أن الجهود التي بذلت حتى الآن لإعادة توجيه أنماط الاستهلاك والإنتاج إلى اتجاه أكثر استدامة من الناحية البيئية لم تحقق سوى نجاحا جزئيا في أنها قد أخفقت في كثير من الأحيان في معالجة القضايا والتحديات بطريقة شاملة. فقد أدت هذه التجزئة في بعض الأحيان إلى تحقيق نتائج تتعارض مع كان منشودا منها مثل تحويل المسؤوليات البيئية من قطاع من قطاعات سلسلة المنتجات إلى قطاع آخر بدلا من تسويتها بصورة سليمة أو أن يطلب من المستهلكين شراء المنتجات غير الضارة بالبيئة قبيل توفير البدائل على نطاق واسع بأسعار تنافسية.

الدعوة إلى استراتيجيات ونهج جديدة ومبتكرة ...

١٩- وسوف يتطلب تحقيق النجاح الدائم في إعادة توجيه أنماط الاستهلاك والإنتاج لدعم الاستدامة توافر نهج جديدة ومبتكرة. وثمة خطط هامة اتخذها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في السنوات الأخيرة تتمثل في معالجة تقنيات الإنتاج الأكثر نظافة وأنماط الاستهلاك الأكثر استدامة بطريقة متكاملة. وقد يبدو للوهلة الأولى أنه لا يتوافر الكثير من العناصر المشتركة بين نشاطات الإنتاج الأكثر نظلفة والاستهلاك الأكثر استدامة فيما عدا الاشتراك في هدف الترويج للتنمية المستدامة. غير أن النظرة الأكثر تمعنا تبين أن هذه النهج مترابطة فيما بينها ترابطا وثيقا. فالهدف الشامل لتقنيات الإنتاج الأكثر نظافة هو صنع منتجات أو توفير خدمات بأقل قدر من التأثير البيئي. كذلك فإن نشاطات الاستهلاك المستدام، تهدف، من ناحية أخرى، إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من كفاءة استخدام المنتج أو الخدمة ومن ثم تحقيق أقصى قدر من تلبية احتياجات المستهلكين بأقل قدر من التأثير على البيئة. وهكذا فإن هذين النهجين يجتمعان على نفس الهدف وهو المنتج وإن كان من اتجاهين مختلفين.

٢٠- ويساعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة في وضع إطار للعمل يمكن المنتجين والمستهلكين من التحرك معا على طريق التنمية المستدامة على النحو الذي دُعي إليه في خطة تنفيذ القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة. وسوف يتطلب تطبيق هذا النهج الجديد تجاوز الخطوط القطاعية التقليدية وإشراك طائفة عريضة من أصحاب الشأن في البحث عن حلول. وهكذا يخطط برنامج الأمم المتحدة للبيئة لإقامة تحالفات عريضة القاعدة للتحول إلى أنماط أكثر استدامة للإنتاج والاستهلاك بما في ذلك المساعدة في بناء قدرات صانعي القرارات الرئيسيين في البلدان النامية. كما يعتزم برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يواصل العمل على تحسين عمليات الإنتاج، والإسراع بوتيرة المستحدثات في تصميم المنتجات والترويج للأدوات الموثوق بها والمعتمدة على العلم في تقييم الآثار البيئية للمنتجات في كافة أنحاء دورة حياتها، وتشجيع قرارات الشراء الواعية من الناحيتين البيئية والاجتماعية من جانب الأفراد والصناعات والمؤسسات العامة. وتحقيقا لهذه الأهداف، يعتزم برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يحدث تحولا في تركيزه بعيدا عن المنتجات النوعية

والقطاعات الصناعية لينصب على نهج أكثر تكاملا يركز على تلبية الاحتياجات البشرية من الخدمات الرئيسية وتحقيق المهام الرئيسية مثل توفير التغذية والملبس والصحة والمعارف والتنقل والنواحي الترفيهية والأمن.

٢١- وتتضمن خطة التنفيذ الصادرة عن القمة العالمية تفاصيل عدد من المجالات النوعية التي يتعين اتخاذ إجراءات فيها ضمن مبادرات أوسع نطاقا تستغرق ١٠ سنوات على المستويين الإقليمي والوطني لتغيير الأنماط غير المستدامة للاستهلاك والإنتاج. وتشمل هذه المبادرات النوعية تحليل دورة الحياة، وبرامج استثارة الوعى، وزيادة الاستثمارات في الإنتاج الأكثر نظافة والكفاءة الإيكولوجية وتوفير برامج التدريب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (أنظر الإطار أدناه). كما يتناول الفصل الثالث من خطة التنفيذ (الأنماط غير المستدامة المتغيرة للاستهلاك والإنتاج) سبل وتعزيز المسؤوليات المؤسسية عن النواحي البيئية والاجتماعية وتشجيع السلطات المعنية على إدماج أهداف التنمية المستدامة في عمليات صنع القرار لديها وتعزيز الطاقة والنقل لأهداف التنمية المستدامة وتشجيع الإدارة السليمة للكيماويات من خلال دورة حياتها. ويتولى برنامج الأمم المتحدة للبيئة تعزيز جهوده في دعم هذه المبادرات على المستويين الإقليمي والوطني بالتعاون مع الوكالات والعناصر الفاعلة الأخرى.

العناصر الرئيسية لخطة التنفيذ الصادرة عن القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة فيما يتعلق بالأنماط غير المستدامة المتغيرة للاستهلاك والإنتاج

- **إطار برامج لمدة ١٠ سنوات** لدعم المبادرات الإقليمية والوطنية الرامية إلى الإسراع بوتيرة التحول نحو الأنماط المستدامة من الاستهلاك والإنتاج وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في حدود قدرات الحمل للنظم الإيكولوجية.
- تطبيق **آليات رصد وتقييم** بما في ذلك وحيثما يكون مناسبا تحليل دورة الحياة والمؤشرات الوطنية الخاصة بقياس التقدم.
- تطبيق **مبدأ الملوث يدفع الثمن**.
- تحسين **المنتجات والخدمات المقدمة** مع العمل في نفس الوقت على خفض التأثيرات البيئية والصحية باستخدام النهج المعتمدة على العلم حيثما يكون مناسبا مثل تحليل دورة الحياة.
- وضع **برامج لاستثارة الوعى** ولاسيما بين الشباب والقطاعات المعنية في جميع البلدان من خلال التعليم والمعلومات العامة ومعلومات المستهلكين والإعلان وسائط الإعلام الأخرى مع مراعاة القيم الثقافية المحلية والوطنية والإقليمية.
- وضع **أدوات معلومات المستهلك** الفعالة والتي تتسم بالشفافية والقابلية للتدقيق وغير المضللة وغير التمييزية وتطبيقها على أساس طوعى.
- توفير الدعم المالي **لبناء القدرات ونقل التكنولوجيا وتبادل التكنولوجيا**.
- زيادة الاستثمارات في **الانتاج الأكثر نظافة والكفاءة الإيكولوجية** من خلال الحوافز وخطط وسياسات الدعم الموجهة نحو إقامة أطر تنظيمية ومالية وقانونية مناسبة.
- إنشاء ودعم **البرامج والمراكز الخاصة بالإنتاج الأكثر نظافة**.
- توفير **الحوافز للاستثمار** في الإنتاج الأكثر نظافة والكفاءة الإيكولوجية.
- **جمع ونشر المعلومات** عن الإنتاج الأكثر نظافة والكفاءة الإيكولوجية وتعزيز تبادل أفضل الممارسات والمعارف بشأن التكنولوجيا السليمة من الناحية البيئية.
- توفير **برامج التدريب** للمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم بشأن استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال.
- دمج قضية أنماط الانتاج والاستهلاك في سياسات التنمية المستدامة بما في ذلك **استراتيجية الحد من الفقر**.
- تعزيز **المسؤولية والمساءلة المؤسسية عم النواحي البيئية والاجتماعية** من خلال المبادرات الطوعية ونظم الإدارة البيئية ومدونات السلوك وإصدار الشهادات وإعداد التقارير العامة.
- تشجيع **السلطات المعنية** على جميع المستويات على مراعاة اعتبارات التنمية المستدامة في عملية صنع القرار بما في ذلك خلال عملية تخطيط التنمية الوطنية والمحلية وتنمية الأعمال التجارية والمشتريات العامة.
- الترويج لعملية **إدراج التكاليف البيئية في المعاملات** واستخدام الصكوك الاقتصادية.

موضوعات للمناقشة

٢٢- قد يود مجلس الإدارة أن يدرس المسائل التالية:

(أ) ما هي السياسات الأكثر فعالية حتى الآن في تشجيع الأنماط الأكثر استدامة للاستهلاك والانتاج؟

(ب) كيف يمكن تحسين استخدام مبدأ الملوث يدفع الثمن وغير ذلك من النهج لضمان أن تعكس أسعار المنتجات التكاليف البيئية الكاملة لإنتاجها واستخدامها؟

(ج) كيف يمكننا أن نشجع على استحداث التكنولوجيا الجديدة الأكثر كفاءة في استخدام الطاقة والمياه والمواد والتي تقلل من إدرار النفايات؟

(د) كيف يمكننا أن نضمن أن يسهم التحول إلى الأنماط الأكثر استدامة للاستهلاك والإنتاج أيضا في استئصال الفقر وتحقيق التقدم الاجتماعي؟

(هـ) ما هو الدور الذي ينبغي أن يضطلع به برنامج الأمم المتحدة للبيئة في وضع إطار برامج السنوات العشر بشأن أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة؟ مثل كيف يمكن للبرنامج أن يسهم في نشاطات استثارة الوعي وإعداد الخطوط التوجيهية بشأن التوسيم الايكولوجي وغير ذلك من أدوات معلومات المستهلكين ووضع البرامج الإقليمية التي تهدف إلى تحديد الأولويات وتعزيز العمل؟

مشروع توصيات بشأن تعزيز الأنماط المستدامة للاستهلاك والإنتاج

٢٣- قد يود مجلس الإدارة أن ينظر في التوصيات التالية:

(أ) ينبغي للمدير التنفيذي أن يعزز من أنشطة أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة للبرنامج كجزء من الإطار الشامل للبرامج الخاصة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة لدعم المبادرات الإقليمية والوطنية.

(ب) يتعين على المدير التنفيذي أن يعزز من مبادرة دورة الحياة الحالية لتحديد السياسات والأدوات المعتمدة على دورة الحياة بما في ذلك إعداد المبادئ التوجيهية بشأن وضع أدوات معلومات المستهلكين الواضحة والموثوق بها ومن ثم تجنب الحواجز التجارية غير التعريفية وتشجيع نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا.

(ج) ينبغي للمدير التنفيذي أن يراعي بصورة كاملة، لدى تنفيذ هذه التوصيات، السمات الإقليمية ولاسيما الأوضاع في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقال حتي تتمكن جميع البلدان من الاستفادة من العملية من خلال إقامة البرامج الإقليمية والمساهمة فيها والارتكاز على الشبكات والنشاطات الحالية.

(د) ينبغي أن يشمل العمل خبراء الحكومات والسلطات المحلية ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى وأمانات الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف والأعمال التجارية والصناعة والشركاء من المجتمع المدني وعلى وجه الخصوص منظمات المستهلكين والعمال والنقابات والمنظمات البيئية غير الحكومية لتحديد الأعمال الجارية التنفيذ أو المقررة وتحديد الثغرات التي ينبغي معالجتها في برنامج العمل.

(هـ) ينبغي للمدير التنفيذ أن يقدم تقارير دورية إلى اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة بشأن التقدم المحرز في تنفيذ القرارات ذات الصلة بالأنماط غير المستدامة والمتغيرة للاستهلاك والإنتاج التي اتخذت خلال القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة في جوهانسبيرج.

(و) ينبغي للمدير التنفيذي أن يقدم تقريرا إلى الدورة القادمة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي عام ٢٠٠٤ بشأن التقدم المحرز في تنفيذ هذه التوصيات.

المصادر الرئيسية

حركة المستهلكين الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، *تتبع التقدم: تنفيذ سياسات الاستهلاك المستدام – استعراض عالمي لتنفيذ مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن حماية المستهلك، أيار/مايو ٢٠٠٢*.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٨.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة، *"نهج قائم على الوظائف إزاء الاستهلاك والانتاج المستدامين"، ورقة مناقشات، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢*.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة، *الصناعة باعتبارها شريكا في التنمية المستدامة – ١٠ سنوات بعد ريو: تقييم مقدم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ٢٠٠٢*.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الحالة في العالم في ٢٠٠٢: الاستهلاك المستدام والإنتاج الأكثر نظافة.

المعهد العالمي للموارد، برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومجلس الأعمال العالمي بشأن *التنمية المستدامة، أسواق الغد: الاتجاهات العالمية وانعكاساتها على الأعمال التجارية ٢٠٠٢*.

معهد المراقبة العالمية، دلائل حيوية ٢٠٠٢، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة *والحالة في العالم في ٢٠٠٢*.

صندوق الطبيعة في العالم بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز رصد الصيانة في العالم وإعادة تعريف التقدم، *تقرير الكوكب الحي ٢٠٠٠-٢٠٠٢*.

- - - - -

(١) أنظر قرار الجمعية العامة ٢/٥٥.

(٢) تقرير القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة، جوهانسبيرج، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس – ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (رقم مبيعات مطبوعات الأمم المتحدة E.03.II.A.1. والفصل الأول، قرار ٢، الملحق.